



الإبلاغ



118



NAZAHA_GOV_KW

بلغ عن الفساد ولا تتردد

يعد الإبلاغ عن الفساد أحد أهم السبل في الكشف عن الفساد بكل أشكاله، ويقوم المبلغون عن الفساد بالتزايد في العالم بشكل عام، وقد ساهم إبلاغهم عن الفساد بتوفير مليارات الدولارات سنوياً على الشركات والمؤسسات التي يعملون بها.

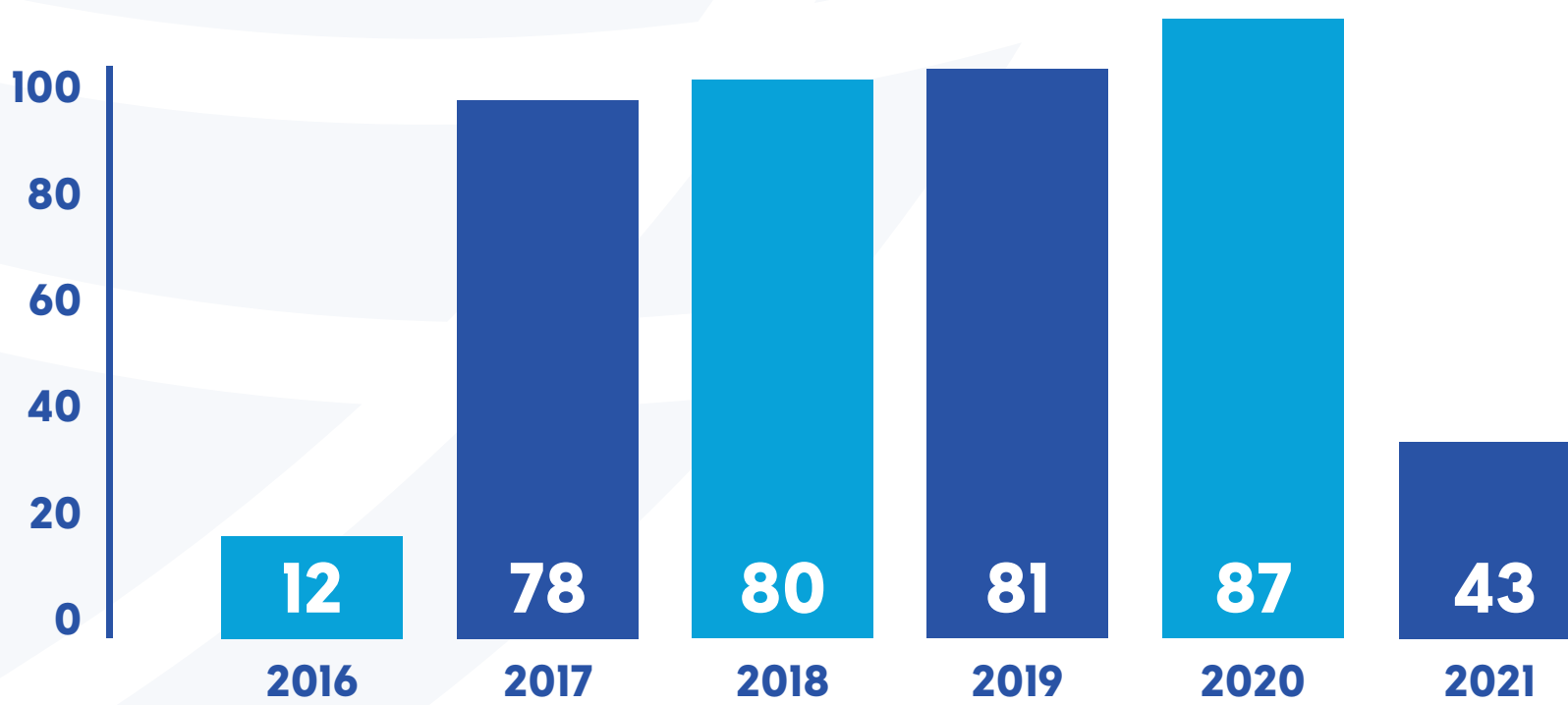
وفي دولة الكويت لم يعتبر المشرع الإبلاغ عن الفساد حق للمواطن فقط ولكن واجب عليه وفرض عقوبة على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد ولم يبلغ عنها وفق قانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، ومن هنا كانت أهمية الإبلاغ وهو في حقيقته تفعيلاً لدور المجتمع في مكافحة الفساد باعتبارها قضية مجتمعية تهم المصلحة العامة في القضاء على الفساد، وكما أوجب المشرع الإبلاغ على كل من علم بجريمة فساد، حيث وفر القانون الحماية للمبلغين وفق نظام دقيق وقوي ضمن مادة رقم 37 من قانون رقم 2 لسنة 2016 المتعلقة بحماية المبلغ

381

بلاغاً تستلمه نزاهة
من 2016 إلى 2021

381 بلاغاً من 2016 إلى 2021

(بعضها أحيل للنياحة العامة وبعضها قيد الدراسة)



ما هو البلاغ ؟

هو الإعلام أو الإخبار من شخص طبيعي أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة أو شروع في جريمة أو تستر على جريمة أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى الهيئة أو إلى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات .

من هو المبلغ ؟

هو الشخص الذي يقوم بالإبلاغ عن أي جريمة فساد ، وينطبق ذلك على الشهود وضحايا الجريمة والخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة.

من بإمكانه التقدم بالبلاغ ؟

أي شخص شهد جريمة فساد سواء مواطن أو مقيم أو جهة إعتبارية.

أهمية الإبلاغ عن الفساد

1 محاصرة الفساد والمفسدين عبر تفعيل الرقابة المجتمعية

2 تعزيز دور المواطن واحساسه بالمسؤولية تجاه وطنه ومؤسساته

3 دعم الجهات الرقابية والتنفيذية من خلال تقديم البلاغات والأدلة مما يسهل عملها بمتابعة القضايا

4 حماية مقدرات الدولة من الانتهاك

5 تعزيز الشفافية والنزاهة في مؤسسات الدولة

تقديم البلاغ الى نزاهة



أن تكون الواقعة المبلغ عنها شبهة جريمة من جرائم الفساد الواردة في المادة 22 من قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية



أن يكون المبلغ ضده خاضع لأحكام المادة 2 من القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية



أن يرفق مع البلاغ كافة الدلائل الجدية التي تثبت اعتقاده بصحة الواقعة محل البلاغ

جرائم الفساد

حددت المادة 22 من قانون انشاء الهيئة ما يعتبر جرائم فساد في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون وهى الجرائم الآتية:

1 جرائم الاعتداء على الأموال العامة

2 جرائم الرشوة واستغلال النفوذ

3 غسل الأموال وتمويل الإرهاب

4 جرائم التزوير والتزييف

5 الجرائم المتعلقة بسير العدالة

6 جريمة الكسب الغير مشروع

7 جرائم التهرب الجمركي

8 جرائم التهرب الضريبي

9 جرائم إعاقة عمل الهيئة

10 جرائم حماية المنافسة

11 جرائم بشأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة

12 أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد

أسباب عزوف المبلغين عن الإبلاغ

تشير العديد من الدراسات والتقارير العالمية لوجود أسباب متعددة تسهم في تراجع معدلات الإبلاغ عن جرائم الفساد في العالم، ومن أبرزها:

1 خوف المبلغين من التعرض للانتقام أو الضرر الشخصي

2 عدم الدراية بإجراءات الإبلاغ أو صعوبتها

3 عدم وجود تشريعات وأنظمة تحمي المبلغين



ماذا تفعل إذا تورطت في واقعة فساد ؟

تشجيعاً من المُشرع لكل من تورط في أي من جرائم الفساد وحثهم للعودة وتصحيح المسار، فقد قرر المشرع في المادة (44) إعفاء كل من يبادر من الجناة بإبلاغ الهيئة أو النيابة العامة أو ديوان المحاسبة⁽¹⁾ أو الجهات المختصة بوجود إتفاق لارتكاب إحدى جرائم الفساد والإرشاد عن من إشتركوا فيها قبل البدء في تنفيذ هذه الجريمة وهذا العفو من العقاب أما وجوباً بقوة القانون أو جوازياً للمحكمة.



حماية المبلغ

أكدت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة توفير الدول الأعضاء اجراءات فعالة لحماية المبلغين عن جرائم الفساد والتشجيع على الإبلاغ، تمنح "نزاهة" وسائل الحماية المناسبة للمبلغ وقت الادلاء بالبلاغ وبعد ذلك، على النحو التالي:



تبدأ الحماية مع تقديم البلاغ أو طلب الادلاء بالمعلومات



توفر الهيئة الحماية الشخصية والإدارية والقانونية للمبلغ



كل من يتخذ ضد المبلغ إجراء مما تقدم بسبب إبلاغه عن جريمة من جرائم الفساد يعاقب بالجزاء التأديبي وعلى الهيئة متابعة ذلك مع الجهة الرئاسية لمن أٌتخذ الاجراء.



إذا أستوفى البلاغ شروطه ولحق المبلغ ضرراً نتيجة ذلك يمس سلامة جسمه ألتمت الهيئة بتعويضه

يعد الإبلاغ عن جرائم الفساد أحد أهم الموضوعات التي تحت عليها المنظمات الدولية المعنية بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان ، وتوفير ضمانات لحماية المبلغين، وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة توفير الدول الأعضاء لقوانين تشجع على الإبلاغ وتضمن حماية المبلغين عن الفساد.

إن زيادة شعور المجتمع بالمسؤولية الوطنية والواجب نحو الإبلاغ عن الفساد، تمثل خطوة هامة للأمام، كما أن ارتفاع مستوى الوعي بأهمية تعزيز النزاهة وترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون مع توفير القنوات للإبلاغ والحماية والسرية للمبلغين يسهم في زيادة معدلات الإبلاغ عن الفساد والذي بدوره يؤدي لمنع الفساد والحد منه، وتكوين بناء تشاركي للوقاية منه وصولاً لبيئة نزيهة خالية من الفساد.